



صدر عن حزب حراس الأرز — حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

تعمّدت الحكومة الجديدة إغفال ذكر القرار ١٥٥٩ في بيانها الوزاري خوفاً من إغضاب ما يسمّونه "مقاومة"، ولجأت إلى عباراتٍ ضبابية لإرضاء المجتمع الدولي كالقول بأن "لبنان يحترم قرارات مجلس الأمن ويؤيد تطبيقها...".

إن هذا الموقف المتخاذل إزاء قرار دولي كان له الفضل الأكبر بتحرير لبنان؛ لا يبشّر بالخير، ويشير إلى أن الحكم اللبناني ما زال دون المستوى المطلوب في التعامل مع الملقات الداخلية الساخنة، وتحديات المرحلة الراهنة، والتحوّلات المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي... ويجعلنا غير متفائلين بانطلاقة واعدة للحكومة الجديدة على الرغم من تعهدها الجازم بإجراء إصلاحاتٍ إدارية وإقتصادية وإبطال كل وجوه الفساد المتفشّي؛ ذلك لأن الإصلاح الإداري مرتبط عضوياً بالإصلاح السياسي والعكس ليس صحيحاً، وإذا فسدت السياسة فسدت الإدارة، وبما إن الفساد السياسي في لبنان ما زال طاغياً، ورموز الخيانة والنهب المنظم والإثراء غير المشروع ما زالت في مواقعها، فإن الإصلاح الإداري المزعوم لن يتحقق على النحو المنشود.

قد تتجح هذه الحكومة جزئياً في تحسين عمل المؤسسات الرسمية وفي محاربة بعض الفساد وخفض الإنفاق العام والحدّ من الهدر خصوصاً بعد أن تحررت من عبء "الخوات" الباهظة التي كانت تدفعها الحكومات السابقة صاغرةً للسوريين في قطاعات الموائء والهاتف الخليوي والكازينو والكهرباء وغيرها وغيرها في زمن الإحتلال والتي فاقت بمجمليها مليارات الدولارات... إلا أنها ستقتل بإجراء ثورة إصلاحية شاملة على غرار ما يحلم به اللبنانيون.

كما ونتوقع فشل الحكومة الحتمي في السياسة الخارجية لسببين على الأقل: الأول، لأن موقفها من القرار الدولي ١٥٥٩ بقي في العموميات وخلا من أي تعهّد بالتنفيذ في المدى المنظور معتمداً سياسة الهروب إلى الأمام وتأجيل الأزمة. والثاني، لأنها حاولت إرضاء جميع الأفرقاء في الداخل والخارج على حساب الحقيقة، ومن يسعى لإرضاء الجميع على حساب الحقيقة ينتهي بإغضاب الجميع بما فيهم الحقيقة.

قليل من الشجاعة أيها الحكام وإلا عبثاً يبني البناؤون.

لبيك لبنان

أبو أرز
في ٢٩ تمّوز ٢٠٠٥